

## كشاف القناع عن متن الإقناع

أعطني ( بالدرهم نصفًا وفلوسًا ونحوه ) كما لو دفع درهمين وقال أعطني بأحدهما لحما وبالآخر نصفين ففعل ( جاز ) وصح ( كما لو دفع إليه درهمين وقال أعطني بهذا الدرهم فلوسًا .

وبالآخر نصفين ) وفعل فإنه يجوز لوجود التساوي .

ولأن ذلك بمنزلة عقدين أحدهما ( صرف نصف ) الدرهم أو صرف الدرهم بنصفين والآخر بيع الفلوس أو الحاجة بالنصف أو الدرهم الآخر .

فليس من مسألة مد عجوة ( وإن باع نوعي جنس ) بنوع منه أو نوعين جاز كتمر معقلي وإبراهيمي ببرني أو ببرني وصيحاني مثلا بمثل يدا بيد ( أو ) باع ( نوعًا بنوع منه ) أي من جنس واحد ( أو ) باع نوعًا ب ( نوعين ) من جنس كدينار قراضة . وهي قطع ذهب أو فضة بدينار صحيح ( أو ) باع ( قراضة وصحيحًا بصحيحين أو بقراضتين أو حنطة حمراء وسمراء بيضاء أو تمرًا برنيا ومعقليًا بإبراهيمي ونحوه صح ) البيع في هذه الصور وما أشبهها .

لأن الشارع اعتبر المثلية في ذلك .

فدل على الإباحة عندها .

وهي في الموزون وزنا وفي المكيل كيلا والجودة ساقطة هنا .

أشبه ما لو اتفق النوع .

( وما لا يقصد عادة ولا يباع مفردًا كذهب مموه به سقف دار ) كالمعدوم ( فيجوز بيع الدار

( المموه سقفها بذهب ( بذهب ) ودار مثلها سقفها مموه بذهب لأن الذهب في السقف غير

مقصود ولا مقابل بشيء من الثمن .

( وكذا ما لا يؤثر في كيل أو وزن فيما بيع بجنسه لكونه يسيرا كالملاح فيما يعمل فيه )

كخبز وجبن وكحبات الشعير في الحنطة .

ولو كان في أحدهما دون الآخر لأنه غير مقصود .

فيجوز بيع رغيف برغيف مثله ورطل من جبن برطل من جبن .

وكذا إن كان غير المقصود ( أو كثيرًا ) إلا أنه لمصلحة المقصود كالماء في خل التمر وخل

الزبيب ودبس التمر فلا يمنع من بيعه ) .

أي ما ذكر من الخل الدبس ( بمثله ) فيجوز بيع خل التمر بخل الثمر وخل الزبيب بخل

الزبيب ودبس التمر بدبس التمر مثلا بمثل يدا بيد .

ولا أثر لما فيه من الماء لأنه غير مقصود و ( لا ) يجوز ( بيعه ) أي خل الزبيب ( بخل العنب لأنه كبيع التمر بالرطب ) وهو غير جائز لما تقدم .  
( وإن كان ) غير المقصود ( كثيرا ) .

وليس من مصلحته ( أي مصلحة ما أضيف إليه ) كاللبن المشوب بالماء ( إذا بيع ) بمثله والأثمان المغشوشة ( إذا بيعت ) بغيرها ( أي بأثمان خالصة من جنسها ) لم يجر ( للعلم بالتفاضل ) وإن باع ديناراً ( أو درهما ) مغشوشاً بمثله ( أي بدينار أو درهم مغشوش والغش فيهما أي في